جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
AL-Wefaq National Islamic Society

احتكار السلطة

الشيخ علي سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

"في زنزانة صغيرة في مركز شرطة الرفاع الغربي، زنازنة طولها متران وعرضها كذلك، لها باب حديدي طوله متران وعرضه نصف مترعلى ارتفاع ١٦٠سم نافذة مربعية أمامها قضبان حديدية طولها وعرضها ٢٥سم، تفتح للتهوية... بهذه الزنزانة سرير من طابقين طوله ١٨٠سم، هناك دورة مياه مغلقة بباب من جهة الشمال للزنزانة طول الباب حوالي ١٦٠ سم وعرضه ٧٥سم. لون الزنزانة بيج، وأبوابها وقضبانها رمادي. في هذا المكان وبعد جلسة المحاكمة الأولى بتاريخ ٢٥ يناير/ كانون الثاني" شرع الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان في كتابة مرافعته على مدى خمسة أشهر تقريباً بالحبس الاحتياطي، فكانت.. مرافعة وطن.

في طيات مرافعته يكشف الشيخ علي سلمان عن وعي سياسي عميق، وقراءة موضوعية، وتشخيص دقيق للأزمة السياسية في البحرين. وهو الذي قاد انتفاضة الكرامة في ١٩٩٤ قبل نفيه إلى لندن، إلى أن عاد إلى البحرين في العام ٢٠٠١ بعد سلسلة من الاصلاحات التي وعد بها الملك لكنه لم يلتزم بها. وهو ما أدى إلى انفجار ثورة الرابع عشر من فبراير في العام ٢٠١١، كان فيها الشيخ علي سلمان عقبة في وجه مشاريع النظام لوأد الثورة بالقمع الوحشي مرة، والالتفاف على المطالب المحقة تارة أخرى. اعتقله النظام في ٢٨ ديمسبر/ كانون الأول ٢٠١٤ وحكم عليه بالسجن لمدة ٩ سنوات، خففت لاحقاً إلى ٥ سنوات، لكن السطلة لفقت قضية التخابر مع دولة قطر للشيخ علي سلمان وحكمته بالمؤبد.

لم ير الشيخ علي في سجنه قضية شخصية، بل نظر إليها كقضية وطن يعيش تحت وطأة الفساد منذ استقلاله وحتى اليوم. فهو يرى ان قضيته تقدم نموذجًا لمعاناة الشعب من واقع مؤلم، بعيد عن تحقيق حلمه بالعدالة والمساواة. لذلك جعل الشيخ علي من مرافعته فرصة ليوضح للرأي العام المحلي والدولي أساس المشكلة التي تعاني منها البحرين...

«تشخيص المشكلة الأساسية في البحرين يتطلب جرأة في الطرح، وموضوعية في قراءة النصوص والوقائع. فهذا الطرح ليس ناتجًا عن ضغينة، أو حقد، أو حسد، وإنما هو الحب للبحرين، ولكل أهلها، الذي يحرك الشعور بالمواطنة والانتماء، وهو الواجب الشرعي والوطني الذي يملي عليّ قول كلمة الحقِ التي اعتقدها، وإنّ جرت عليّ ضرراً حاضراً لكنها ستُثمر يوما ما، وسيتمتع جميع أهل البحرين بثمارها وريعها»

وفي اعتقادنا إنّ مجرد وقوف الشيخ علي سلمان في وسط المحكمة، وهو خلف المساحة المخصصة للمتهمين، وتشخيصه ما يراه المشكلة الأساسية للبحرين بجرأة وشجاعة أمام قاضٍ عيّنه الملك، كان كافياً ليصدر الحكم السياسي بسجنه.

فهو يقول في مرافعته..

"إنني أعتقد أن المشكلة
الأساسية التي عانت منها
البحرين في كل تاريخها ولا
تزال تعاني منها، تكمن في

احتكار السلطة

وجعلها في أيدي أفراد
قلائل، يستفردون فيها
باتخاذ القرار السياسي،
ويحرمون الشعب من
المشاركة الفاعلة فيها.

لقد قمنا بكتابة هذا الكتيب بالاستناد إلى مرافعة الشيخ علي سلمان أمام القضاء البحريني، والتي دوّنها في محبسه وألقاها في ١٤ أكتور ٢٠١٥، ولم نقم بإجراء أي تعديلات عليها. لهذا قد يجد القارئ أن بعض المعلومات الت يأشار إليها الشيخ علي قد تغيرت منذ تاريخ المرافعة حتى اليوم، فعلى سبيل المثال تشكيل الحكومة المشار له في هذا الكتيب يختلف عن تشكيل الحكومة في ٢٠٢٣، إلا أننا قررنا إبقاء كلمات الشيخ علي سلمان كما هي لاعتقادنا بأن التغييرات الشكلية وتدوير المناصب ليست إلا محاولة للالتفاف وتجميل نظام الحكم، بل لو قمنا بتحديث المعلومات التي أشار إليها الشيخ علي لوجدنا دلائل أكثر وأكبر على المشكلة الأساس وهي احتكار السلطة.

المركز الإعلامي
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

احتكار السلطة الشواهد

أولا: شواهد احتكار السلطة

- احتكار السلطات والمناصب العليا في الدولة
- تركيز عملية اتخاذ القرار في أفراد محددين من أسرة واحدة
- إقصاء غالبية الشعب
- السيطرة على كل مقدرات الدولة وثرواتها
- اخضاع كل ادوات الدولة ووسائلها لتكريس الوضع القائم

يتعارض هذا السلوك مع مبدأ «الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات جميعًا»، ويعطل تفعيل الملكية الدستورية التي تمنينا أن تكون على غرار الديمقراطيات العريقة

احتكار السلطة
صحة حيات الملك

ثانيًا: صلاحيات الملك

إن استعراض الصلاحيات المركزة في شخصية ملك البلاد، يبرز السلطة المطلقة التي تحتكر كل القرارات، وبموجب دستور ٢٠٠٢ فإن الملك هو:

1. رأس الدولة ورأس السلطات : التشريعية والتنفيذية والقضائية
2. صاحب الذات الملكية المصونة التي لا تمس
3. القائد الأعلى للقوات المسلحة
4. يمارس سلطته مباشرة عن طريق الأوامر الملكية
5. يُعين رئيس الوزراء والوزراء أو يعفيهم من مناصبهم
6. يُسأل لديه الوزراء عن السياسة العامة للحكومة
7. يُعيّن ٤٠ عضواً لمجلس الشورى
8. القائد الأعلى لقوة الدفاع
9. يرأس المجلس الأعلى للقضاء
10. يقترح تعديل الدستور والقوانين والتصديق على القوانين واصدارها
11. له حق رفض التصديق على أي قانون يرفعه له البرلمان
12. له حق اعلان الحرب الدفاعية

ثانيًا: صلاحيات الملك

13 له حق رفع مشروع قانون للمحكمة الدستورية

14 له حق اعلان السلامة الوطنية

15 له حق اعلان الأحكام العرفية

16 يبرم المعاهدات

17 يصدر المراسيم بقوانين بين دورات انعقاد المجلس لها قوة القانون

18 يضع اللوائح التنفيذية للقانون، ولوائح الضبط، واللوائح اللازمة لترتيب المصالح والإدارات العامة.

19 يحل المجلس المنتخب

20 يستفتي الشعب حول قضايا معينة

21 يحدد رسم الدوائر الانتخابية بمرسوم

22 يعين رئيس ووكلاء ديوان الرقابة المالية والإدارية

23 له تبعية الديوان الملكي

24 يعين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية

25 يعين المسؤولين في مناصبهم

26 ينشئ المجالس والهيئات والمؤسسات العامة

وتبرز هنا صلاحيات الملك في سلطات الدولة، ومحوريته في جميع السلطات، ويظهر دور الإرادة الشعبية فقط في جزء بسيط من عمل السلطة التشريعية (مجلس النواب)، واستعمال الأدوات السياسية بشكل مقيّد. وهي إجراءات معوّقة، يقّر بها أعضاء مجلس النوابٍ في كل دوراته وفصوله، وخصوصًا في مجال ممارسة استجواب الوزراء.

ويظهر واضحًا أن عاهل البلاد يتمتع بكل هذه الصلاحيات وأكثر من ذلك، فلا يمكن مساءلته بنص الدستور، مع أن القاعدة الدستورية في الممالك الدستورية تقر أنّه

أينما وُجدَت المسئولية أو الصلاحية وُجدت المساءلة

احتكار السلطة
الأُسرة الحاكمة

ثالثاً: الأُسرة الحاكمة

أدى احتكار السلطة إلى تركيز عرف عام، يتقاسم بموجبه عدد محدود من الأسرة الحاكمة بشكل حصري المناصب الرئيسية في الدولة. وتُوزّع المناصب السياسية والإدارية العليا على المقربين جدًا من السلطة، ويُترك هامش محدود جدًا من هذه المناصب لتعيين الشخصيات الموالية للسلطة وتشير الوقائع إلى هذا بشكل لا لبس فيه. ونفصل ذلك في ما يلي:

1. منصب رئيس الوزراء يشغله أحد أفراد العائلة الحاكمة
2. وزراء الخارجية والداخلية والدفاع من الأسرة الحاكمة
3. يتكون المجلس الأعلى للدفاع في الدولة من عدد من الأعضاء، كلهم من العائلة الحاكمة
4. تبرز التعيينات والترقيات في الوظائف القيادية في الأجهزة الرسمية في الدولة أو في الشركات والمؤسساتٍ والهيئات التابعة للدولة تحيزا كبيرا لأفراد العائلة الحاكمة
5. يتولى أفراد الأسرة الحاكمة حالياً مناصب ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، ووزير المالية، ووزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

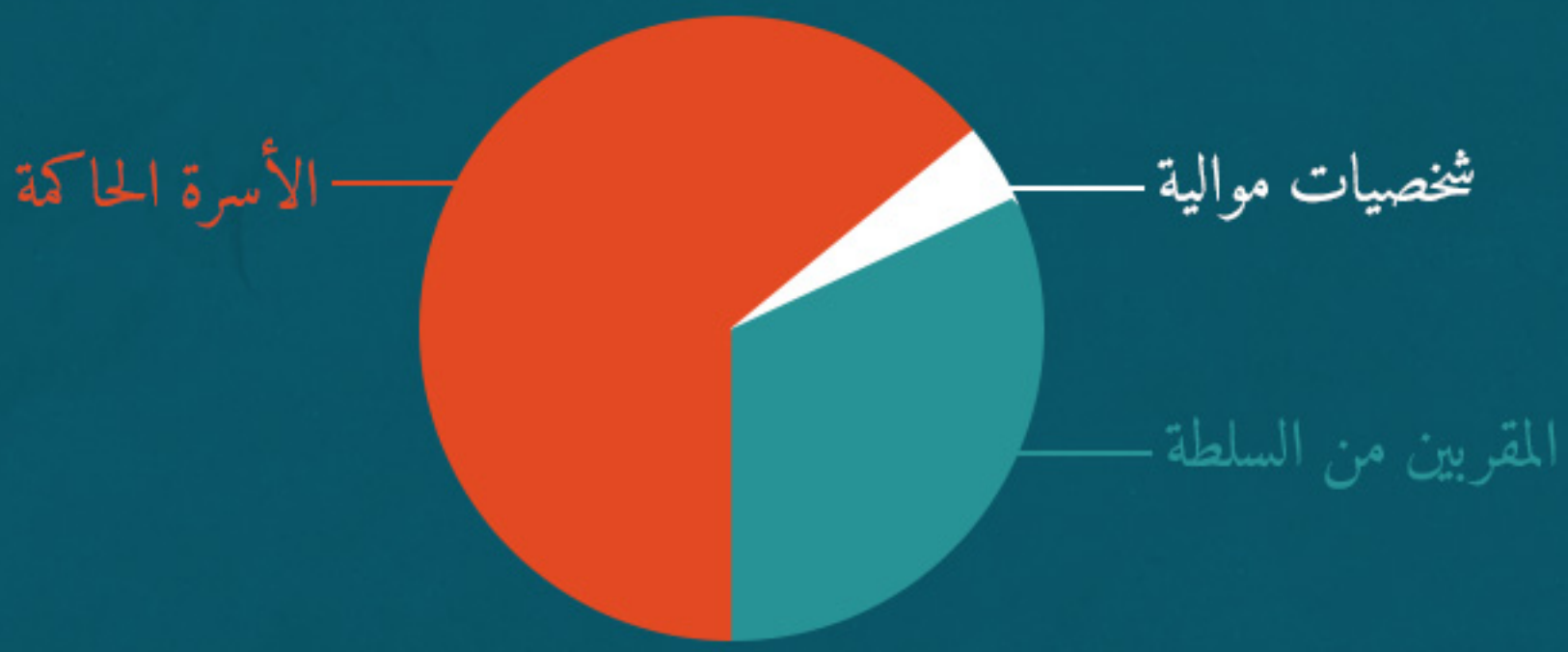

6 يتولى أفراد الأسرة الحاكمة:

- وكلاء وزارات ومناصب تنفيذية
- رؤساء تنفيذيون
- رؤساء مشاريع مالية
- رؤساء مجالس إدارات جهات حكومية
- رؤساء اتحادات رياضية
- رؤساء بعثات دبلوماسية
- مناصب أمنيّة وعسكرية
- رؤساء مجالس إدارة شركات
- مناصب المستشارين

الاستعراض السريع للصلاحيات التي يتولاها الملك، وللمناصب
الإدارية والسياسية والأمنيّة التي يتولاها أفراد الأسرة الحاكمة

يُظهر بوضوح حقيقة
المشكلة الأسياسية وهي
احتكار السلطة

احتكار السلطة
السلطة التشريعية

رابعًا: السلطة التشريعية

إذا ما انتقلنا إلى السلطة التشريعية التي يُفترض أن تكون الوجه الأبرز للتعبير عن الإرادة الشعبية، فإنّ المجلس المنتخب يتكون من ٤٠ عضواً يتقاسم السلطة معه مجلس شورى معين من قِبَل الملك ومؤلف من ٤٠ عضواً.

كيف تشكل السلطة التشريعية أداة لتكريس احتكار السلطة؟

1. **في حال اختلاف المجلسين على قراءة** قانون، يستلزم اجتماع المجلس الوطني والنتيجة أن القرار سيكون دائمًا مع ما يراه الملك
2. **مجلس النواب نتيجة عملية انتخابية** تم رسم دوائرها من قبل ملك البلاد
3. **في حال مرور مشروع قانون لا** يرتضيه الملك، فإن له أن يعيده للمجلسين لقراءة ثالثة، ويتطلب حصوله على أغلبية الثلثين لتجاوز اعتراض الملك.
4. **باقتراض تصويت المجلسين بأغلبية الثلثين** على مشروع القانون، فللملك أن يطلب رأي المحكمة الدستورية التي يعينها.
5. **إذا أرادت السلطة تمرير بعض القوانين** بإمضاء المجلس التشريعي، دون مناقشة جادة يكفي أن تستخدم المادة ٨٧ من الدستور
6. **الحكومة تصدر قوانين** في شكل مراسيم بقوانين، تكون ماضية دون حاجة لقرار من السلطة التشريعية
7. **لم ينعقد المجلس الوطني** حتى اليوم لمناقشة أي قوانين مختلف عليها
8. **لا يمكن استجواب أي وزير** إلا بعملية معقدة
9. **يبدو مستحيلاً حجب الثقة عن أي وزير** بعد إدانته في استجواب
10. **لا تمتلك السلطة التشريعية أي نفوذ** فعلي في موضوع إقرار الميزانية العامة للدولة
11. **على مجلس النواب أن يتحمل مسؤولية** الموافقة على رفع الدين العام
12. **لا تمتلك السلطة التشريعية قدرة حقيقية** على مناقشة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية

الواقع الذي أشرنا إلى بعض جوانبه يجعل البلاد

أقرب إلى الملكية المطلقة منه إلى الملكية الدستورية

العريقة التي تم التوافق عليها من خلال الميثاق، ومن الملكية الدستورية التي نصت عليها المادة الأولى، الفقرة (ب) من دستور ٢٠٠٢

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
AL-Wefaq National Islamic Society